الفصل الثاني
أشكال العولمة

مقدمة:

مما لاشك فيه، أن بروز العولمة مع نهاية القرن العشرين الميلادي، أثارت الكثير من التساؤلات والمخاوف، ولكن الشيء المؤكد أن العولمة أصبحت أمرا واقعا ينبغي التعامل معه، وليس قبوله بكافة عناصره. ويقصد بالتعامل في هذا السياق الدخول في حوار حقيقي مع قوى العولمة بهدف الإقلال من الخسائر المحتملة والمتوقعة وتعظيم المكاسب.

وتتبني الرؤية التي تقر بالعولمة أن رفض العولمة أو الدخول في مواجهة مع القوى المؤيدة لها إنما ينطوي على مخاطر جسيمة، ولذلك فلابد من التعامل المتوازن مع القضايا التي تطرحها العولمة من خلال إستراتيجية تقوم على التعامل التدريجي، والربط بين مختلف القضايا المطروحة. وتأتي تلك الرؤية من خلال فهم العولمة على أنها ظاهرة مركبة تتضمن أبعادا إيجابية يجب استغلالها والاستفادة منها وأخرى سلبية ينبغي تجنبها بل وتفاديها. ففي مقابل الفرص الإيجابية التي أتاحتها العولمة، ومنها التطور الهائل في مجال التقنيات وخاصة تقنية المعلومات وزيادة تدفقات رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق، فإن هناك جوانب سلبية لهذه الفرص تبعث على الكثير من القلق المتمثل في استمرار مشاكل الفقر والجهل والديون وانتشار الأوبئة التي تهدد أمما ودولا بأكملها. هذا، بالإضافة إلى تفشى ظاهرة تهميش المجتمعات النامية وحرمانها من جني ثمار العولمة، مع ما يقترن بذلك من اتساع الفجوة التي تفصلها عن الفئات الأوفر حظا، وهاتان الصورتان هما وجهان متلازمان للعولمة كما هي الآن.

وفي ضوء ما سبق، فإن العولمة أصبحت حقيقة يجب التعامل معها والاستفادة منها، للإقلال من آثارها السلبية على الأقل مع التسليم بأن لها آثارا إيجابية. كذلك، فإنه من الممكن من خلال الحوار الإيجابي البناء مع الدول الصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية التغلب على الآثار السلبية وتحقيق تكامل اقتصاديات الدول النامية مع الاقتصاد العالمي.

وبالنسبة للقضايا الناجمة عن العولمة، والتي يتعين على الدول النامية أن تتعامل معها، فإنه يجب التركيز على صياغة أجندة جديدة للنظام الدولي من خلال الحوار الإيجابي المتوازن مع الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ويجب أن تكون من أهم بنود هذه الأجندة معالجة مشكلة الفقر والحرية المتكافئة للتجارة، بحيث تفتح الأسواق بشكل متكافئ، مع وضع نظام تجاري عالمي منصف. كما يجب التطبيق الكامل لاتفاقيات جولة أورجواي وجذب رؤوس الأموال العالمية والاستثمارات إلى الدول النامية من خلال التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وتطوير آليات لتمكين الدول النامية من مواجهة الأزمات المالية الدولية. ومن ثم فإن القضايا الجوهرية المرتبطة بالعولمة في الرؤية المصرية هي بالأساس قضايا اقتصادية، وتجد هذه الرؤية تعبيرا لها في الخطاب السياسي الرسمي المصري حول العولمة.

أشكال العولمة:

سوف نتناول هنا أهم أشكال العولمة، وهي: العولمة الثقافية، والعولمة الاقتصادية، والعولمة السياسية، والعولمة البيئية؛ وهي موضوع دراستنا.

أولا: العولمة الثقافية:

مما لاشك فيه أن الثقافة أحد الأدوات المهمة في نهضة الأمم، من خلال المخزون الثقافي لأفراده. ويمكن تفهم العولمة الثقافية علي أنها زيادة الترابط بين المجتمعات، وازدياد التبادل الثقافي. ويمثلها التطور الهائل في وسائل وتقنيات المواصلات والاتصالات الحديثة.

ولقد ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط Uniformalisation أو التوحيد Unification الثقافي العالمي علي حد التعبير الذي استخدمته لجنة اليونسكو العالمية للإعداد لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية الذي عقد اجتماعاته في مدينة استكهولم عام ١٩٩٨م. فقد رأت اللجنة أن التنميط الثقافي يتم من خلال استغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادي الإنتاجي والمتمثل في شبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال.

كذلك، يمكن اعتبار أن التوحيد أو التنميط الثقافي هو مرآة التطور الاقتصادي للعولمة. فمن المؤكد، أن البناء الثقافي للإنسانية يتكامل مع البناء الاقتصادي المعلوماتي. وفي ضوء ذلك، اتخذ المفهوم الثقافي للعولمة بعدا اقتصاديا إعلاميا. وعلي ذلك، يمكن القول بأن عولمة الثقافة أصبحت شكلا آخرا من أشكال فرض السيطرة والاحتواء والتبعية، بل ربما تكون من أخطرها جميعا إلي حد ذهب معه البعض إلي القول بأن تنميط الثقافة هو الحرب العالمية الثالثة غير المعلنة بين الشعوب الأكثر نموا و تلك الأقل نمو بشكل خاص.

وحيث أن عولمة الثقافة أصبحت من المفاهيم التي أصبحت شائعة الانتشار على نطاق واسع بما تحمله من مخاوف وآمال، والتي يعبر عنها باستمرار من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتصريحات الكتاب والمسئولين كظاهرة حتمية يجب الاستعداد لها، فقد أهتم رجال التربية بثقافة العولمة والأخذ بمفاهيم الحداثة Modernity والمواطنة Citizenship من منظور العولمة.

وتلعب الثقافة دورا مهما في حياة الإنسان والمجتمعات، وأنها المعيار الذي يمكن استخدامه للتميز بين فرد وآخر، أو بين مجتمع وآخر. بل يمكن القول بأن الثقافة هي التي تميز الجنس البشرى عن غيره من الأجناس؛ لان الثقافة هي التي تؤكد الصفة الإنسانية في الجنس البشرى.

ولقد عرف "إدوارد تايلور" الثقافة على أنها كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف وغير ذلك إمكانات أو عادات يكتسبها الإنسان باعتباره عضو في المجتمع.

ويبرز هذا التعريف العناصر اللامادية لحياة الناس في الجماعة كالأخلاق والقانون، والعرف الذي ينشا نتيجة للتفاعل الاجتماعي.

وهناك من عرف الثقافة على أنها تعنى كل ما صنعه الإنسان في بيئته خلال تاريخه الطويل في مجتمع معين، وتشمل اللغة والعادات والقيم وآداب السلوك والأدوات والمعرفة والمستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والثقافية.

وبصفة عامة، فإن هناك اتجاهان واضحان في تلك التعريفات، وإن كان بينهما تنافس.

الاتجاه الأول: ينظر أحد للثقافة على أنها تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والايدولوجيات، وغيرها من المنتجات العقلية.

أما **الاتجاه الثاني:** فإنه يربط الثقافة بنمط الحياة الكلى لمجتمع ما والعلاقات التي تربط بين أراده وتوجهات هؤلاء الأفراد في حياتهم. ومن خلال ذلك، فإن هناك ثلاثة مفاهيم تمثل الثقافة في نظرهم، وهى:

١- التجهيزات الثقافية

٢- العلاقات الاجتماعية

٣- أنماط وأساليب الحياة

وكما هو واضح، فإنها مجرد ظواهر، أو عناصر مرتبطة بعضها البعض. فالتجهيزات الثقافية تشمل القيم والمعتقدات المشتركة بين الناس. والعلاقات الاجتماعية تشمل العلاقات الشخصية التي تربط الناس ببعضهم.

وفي الحقيقة، وحتى يمكن مواجهة العولمة الثقافية، فلابد لوزارة التربية من خلال مؤسساتها المختلفة، من القيام بمسئولياتها من خلال قيامها ببعض الواجبات الأساسية، ومنها:

- السعي لاستخدام اللغة العربية السليمة والبسيطة (الفصحى) في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري وخاصة مع البرامج التي تتعامل مع الطفل، والابتعاد ما أمكن عن اللهجات المحلية، واللهجات العامية.

- إنشاء هيئة تربوية إعلامية تضم الكفاءات والمخلصين من التربويين والإعلاميين، تسهم في التخطيط لوضع برامج تربوية وتثقيفية بعيدة المدى تستهدف مواجهة أخطار العولمة الثقافية.

- تدعيم الهوية الثقافية والوطنية دون إغلاق الأبواب أمام الثقافات الأخرى.

- إيجاد توازن بين رسائل المؤسسات التي تعنى بالجوانب الثقافية والتعليمية ورسائلها التي تعنى بالترفيه والتسلية على إلا يتعارض المضمون الترفيهي مع القيم التي تستهدفها التنمية.

- دعم القيم الدينية والروحية انطلاقا من دور الدين في تاريخ العرب وتراثهم وحياتهم المعاصرة، والتأكيد على نسق قيمي يستند إلى القيم العربية والإسلامية.

- تحليل ونقد الرسائل الإعلامية التي تبثها وسائل الإعلام وما تحمله من قيم قد لا تتفق والقيم الدينية والروحية العربية والإسلامية، أو تتعارض مع سياسات التنمية والجهود الساعية لحماية الخصوصية الثقافية.

- الحفاظ على التراث الثقافي وإثرائه بالربط بين الموروث الثقافي والإبداعات المعاصرة.

ثانيا: العولمة الاقتصادية:

تعرف العولمة الاقتصادية بأنها زيادة الحرية الاقتصادية والتبادل التجاري بين رجال الأعمال في أنحاء العالم.

ومما لاشك فيه، أن ظاهرة العولمة الاقتصادية تمثل أحد أبرز التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في نهاية القرن العشرين الميلادي. ويمكن اعتبار العولمة أن الاقتصادية مرحلة من مراحل تطور المنظمة الرأسمالية، وهي تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات إنتاجية كونية، وهيمنة معلومة علي موارد الكوكب، وإدارة اقتصادية شديدة المركزية للعلاقات الاقتصادية العالمية ولمجريات ومغريات الاقتصاد العالمي، وشيوع مقومات السيادة الاقتصادية العالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية، وسيطرة العولمة علي حركة التصنيع والتكنولوجيا.

ويشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي إلي تحول العالم إلي منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، يتبادل العالم فيه الاعتماد بعضه علي البعض الأخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارها، ولا قيمة لسلع دون أسواق تستهلكها.

وفي البداية، شاع استخدام هذا المصطلح في مجال المال والتجارة والاقتصاد، ولكنه سرعان ما تعدى هذا الإطار المحدود بالاقتصاد ليصبح الحديث عنه على أنه نظام عالمي يتضمن في شموليته مجالات المال، والتبادل، والاتصالات وتقيدها وصولا إلى مساحات السياسة، والفكر وهو ما يعنى في أبسط تعريفاته الانتقال بالشيء من المحدود إلى اللا محدود أو جعله عالميا، أو أن تكون حدوده الكرة الأرضية.

وتعد العولمة إحدى نتائج التقنية الحديثة في وسائل الاتصال والإعلام والإعلان. وهذا هو المفهوم الجديد مع بدء عمل منظمة التجارة الدولية وأثرها في التحول من الاقتصاد الوطني المنطلق إلى الاقتصاد العالمي وسوقه الموحدة، حيث سيكون من الصعب على أية دولة أن تحقق معدلات التنمية المنشودة خارج نطاق هذا السوق. بل إن التوجه نحو هذا السوق وإيجاد الميزة التنافسية للصناعات الوطنية يصبح المحرك الأساسي للصادرات، ومن ثم التطور الصناعي. وبذلك يصبح التجديد، والتطوير، والمحافظة على الجودة من العناصر المهمة لتحقيق الميزات التنافسية، الأمر الذي يوحى إلى أن نهضة التربية والتعليم ستصبح أساس التطور الاقتصادي الجديد. ويعد الاهتمام المتزايد، خلال هذا العقد، من قبل الدول المتقدمة والمعنية بإصلاح نظم التربية والتعليم لتتواكب مع المستجدات العالمية دليلا واضحا على هذا التوجه

ويضيف الاقتصاديون أنه منذ بدء تطور وتضخم الشركات المتعددة الجنسيات تطورت العولمة اقتصاديا، ومعلوماتيا، وأدى تعمق هذا التطور إلى الإسراع بتضخم هذه الشركات بدءا من زيادة قدرتها على الاستفادة من فروق الأسعار أو نسبة الضرائب أو مستوى الأجور وانتهاء بتركيز الإنتاج في المكان الأرخص ونقله إلى الاستهلاك في المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضية. ومن خلال هذه الرؤية، فإنه يمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها صناعة الأسواق التي تتضمن عالمية التصدير والاستيراد

وفي ضوء ما سبق، فإن العولمة في مفهومها الاقتصادي تهدف إلي إبعاد وإقصاء المستضعفين نهائيا عن أي مشاركة في ميادين التنافس وإفساح المجال للشركات عابرة القارات لكي تفرض قوانينها وأسعارها وشروطها

على أصحاب الكيانات الاقتصادية الهشة من الفقراء، والمطحونين دون أي اعتبار للإنسان، والنتيجة معروفة سلفا هي أن يبقى الضعفاء فريسة لجشع الكبار واقفين في انتظار الموت أو الانتحار.

فالعولمة الاقتصادية هي عملية سيادة نظام اقتصادي واحد ينطوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم علي أساس تبادل الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال. ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسيات فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم.

ويعتمد البعد الاقتصادي للعولمة علي مبدأ حرية التجارة الدولية الذي يعني انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز. وقد عبرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عن هذا المبدأ خير تعبير حيث تنص في أهدافها علي إقامة نظام تجارة دولية حرة يؤدي إلي رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة والاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل علي تطويرها وتنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات، وتشجيع الحركة الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية وسهولة الوصول إلي الأسواق ومصادر المواد الأولية.

كما تهدف إلي تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها. وبذلك تترتب علي العولمة الاقتصادية زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم. ولذلك، فإن الدول النامية وخاصة الدول الأقل نمو تواجه أوضاعا بالغة الصعوبة، ومن بينها انخفاض رصيد رأس المال البشري وعدم توافر البنية الأساسية وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلي ارتفاع مستويات الدين الخارجي، الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة استفادة هذه الدول من العولمة. ومن هذه العوامل أيضا ضعف جانب العرض واعتماد هذه الدول علي سلعة أو سلعتين في التصدير بالإضافة إلي التقلبات التي تلحق بأسعار صادرات هذه الدول.

خصائص العولمة الاقتصادية:

لعل التأمل في المحتوى الفكري بل والتاريخي للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة عن غيرها من المفاهيم الأخرى ذات التحولات الجذرية.

ولعل أهم هذه الخصائص ما يلي:

١- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

حيث يلاحظ أن أهم ما يميز العولمة هو سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية، بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية والبيع بأسعار تنافسية على أن يتم كل ذلك في أقل وقت ممكن، حيث أصبح الزمن أحد القرارات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها في ظل العولمة.

٢- ديناميكية مفهوم العولمة:

في الحقيقة، فإن العولمة تسعى إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي. وتتميز العولمة بديناميكية تظهر بوضوح فيما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيد من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبها، واتجاه ردود الأفعال الصادرة عن الخاسرين من تلك الأوضاع؛ وخاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها.

٣- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

يعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفر عنه عقد التسعينات من اتفاقات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين دول القارات مع ما يغير ذلك من تزايد احتمالات إمكانيات

التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي والذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية وبخاصة الصناعية بأكثر من دولة، بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد. وينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة، ويؤدي هذا التشابك إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة وأخرى من البلد. فإن كانت التبعية الاقتصادية تنطوي على تأثير أحد الأطراف على الآخر وبالتالي إحداهما تابع والآخر متبوع، فإن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعني وجود تأثير من كل من الطرفين على الآخر.

٤- وجود أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي:

حيث تفرض العولمة وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تنقل هذا المنتج بمفردها، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية، مثل: السيارات والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية، وغيرها تتم بتجميع مكونات في أكثر من دولة، بحيث تقوم كل دولة وإرادة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط، ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات.

ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة من قبل، ومن أهمها: ظهور تقسيم العمل بين الدول المختلفة في نفس السلعة، وأصبح من المألوف بل من الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد.

٥- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أحد السمات الأساسية للعولمة فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة.

ويضاف إلى ذلك، أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلى أن يصبح فن إنتاجي كثيف المعرفة وبالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية.

٦- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:

لعل من الخصائص لهامة للعولمة تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة تعميق العولمة، وخاصة بعد انهيار المعسكر الإشتراكى وتفكيك الإتحاد السوفيتي سابقا وتلاشي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر، وإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في أول جانفي ١٩٩٥م، وانضمام معظم دول العالم إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة أهم سماته بل هي الوليد الشرعي له. وبالتالي، أصبحت هناك ثلاثة مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم.

وهذه المؤسسات، هي:

- صندوق النقد الدولي والمسئول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.
- البنك الدولي وتوابعه والمسئول عن إدارة النظام المالي للعولمة.
- منظمة التجارة العالمية والمسئولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

ولعل قيام العولمة على تلك المؤسسات تعتبر من أهم دعائمها حيث أصبح على الأقل هناك نظام متكامل للعولمة تعمل من خلاله.

أنواع العولمة الاقتصادية:

لعل من التتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة نلاحظ أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي حدثت على نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات الحالية الدولية وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر. وبصفة عامة، ومن خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتصاعد الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير، بالإضافة إلى تكامل الأسواق في مجال السلع. والمتأمل في هذه التغيرات العالمية يكتشف أن العولمة

تتحد في نوعين رئيسيين، هما: "عولمة الإنتاج" أو "العولمة الإنتاجية" و"العولمة المالية". ويبدو أن المسألة تحتاج إلى إيضاح واقتراب أكثر من كلا النوعين للعولمة الاقتصادية من خلال التحليل التالي:

١- عولمة الإنتاج:

يلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية كما يحدث بالنسبة للعولمة المالية، وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين، وهما:

أ- الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية:

يمكن إدراك هذا الاتجاه من المؤشرات الخاصة بالتجارة الدولية حيث يلاحظ :

١. إن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بحيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث يلاحظ أنه في عام ١٩٩٥ زاد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي ٩ ٪ عام ١٩٩٥ بينما زاد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٥ ٪ فقط.

٢. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع و الخدمات بلغ ١١,٢ ٪ عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٩ وبقيمة بلغت ٧٧٥٩ مليار دولار بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام ٢٠٠٠ ما قيمته ٣١١٧١ مليار دولار وبمعدل نمو بلغ ٤,٧ ٪ في عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بعام ١٩٩٩.

٣. أما في عام ٢٠٠٣ وصلت قيمة التجارة الدولية السلعية إلى ٦٦٨١ مليار دولار بمعدل نمو بلغ ٨,٦ ٪ بالمقارنة بعام ٢٠٠٢ وبلغت التجارة الدولية في الخدمات في عام ٢٠٠٣ حوالي ١٧٠٤ مليار دولار وبمعدل نمو بلغ ٨,٧ ٪ مقارنة بعام ٢٠٠٢.

ويلاحظ إلى جانب كل تلك المؤشرات أن التجارة العالمية يزداد تحريرها بشكل متزايد وتكتمل تلك العمليات الخاصة بالتحرير من سنة لأخرى حيث يمكن القول أنه حتى عام ٢٠٠٢ فقد دخل أكثر من ٩٥ ٪ من التجارة العالمية في مجال التحرير ومقدر أن يصل إلى ٩٨ ٪ عام ٢٠٠٣.

وبالطبع تلعب الشركات متعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية دورا رئيسيا في تعميق هذا الاتجاه.

ب. الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر:

يلاحظ أن معدل النمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من زيادة معدل نمو التجارة العالمية حيث كان معدل نمو الاستثمار المباشر يميل في المتوسط إلى حوالي ١٢ ٪ خلال عقد التسعينات حيث وصل عام ١٩٩٨ إلى ٦٩٥ مليار دولار ثم بنسبة زيادة وصلت إلى ٤٥ ٪ بينما وصل عام ١٩٩٩ إلى ١٠٨٨ مليار دولار وبنسبة زيادة بلغت ٥٧ ٪ ثم وصل إلى ١٤٩٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ وبنسبة زيادة بلغت ٣٧ ٪ .

ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى دور الشركات المتعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة والتي تعمل بدورها على خوض المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق.

٢- العولمة المالية:

تعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالإنتاج المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال. ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا.

ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين، وهما:

أ- المؤشر الأول:

والخاص بنظم حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في العمل الصناعية المتقدمة حيث تشير العمليات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من ١٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام ١٩٨٠م، بينما وصلت إلى ما يزيد عن ١٠٠ ٪ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام ١٩٩٦م وإلى ما يزيد عن ٢٠٠ ٪ في فرنسا، إيطاليا وكندا في نفس العام (أي ١٩٩٦م).

ب- المؤشر الثاني:

وهو المؤشر الخاص بدور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي في الإحصاء التي تشير إلى متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي ارتفعت من ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي ١,٢ تريليون دولار عام ١٩٩٠م، وهو ما يزيد عن٨,٤ ٪ من الاحتياطات العالمية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية أي أن العولمة المالية لازالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج.

ثالثا: العولمة السياسية:

تتمثل في فرض الدول الغنية والقوية قوتها العسكرية على الدول الضعيفة والتدخل في قراراتها.

إن الجانب السياسي للعولمة وهو جانب الحرية والديمقراطية وهو جانب دفعت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ثمنا غاليا من دماء أبنائها ولا تزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل إحقاقها.

إن الديمقراطية الحرة لم تعد مجرد شعارات زائفة يمكن إرجاء تطبيقها أو يمكن تزويد إرادة الشعوب فيها بل أصبحت حتمية فرضية من حتميات الحياة الحرة الكريمة، ومعها أخذت قلاع الظلم والطغيان والجبروت والتسلط تنهار وتدك حصونها واحدا بعد الأخر. لقد أثارت العولمة الكثير من الأسئلة وأثارت كل كوامن الفكر بشأن ولادة مرحلة كونية جديدة.

وهناك من يرى أن العولمة في المنظور السياسي تعنى أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتعاون والاندماج الدولي بحيث تكف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها فى المجالات

الاقتصادية، والبيئة التكنولوجية وغير ذلك مما يعنى أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية. فالعملية قد تضطر الى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية مما ينتج منه أن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة

ويقوم الجانب السياسي للعولمة علي الحرية في صورها المتعددة: حرية العقيدة والفكر والتعبير، وحرية الانضمام إلي التنظيمات السياسية، وتشكيل الأحزاب والانتخاب وحرية الاختيار. ومن المظاهر السياسية للعولمة، سقوط النظم الديكتاتورية والشمولية والاتجاه إلي الديمقراطية والنزوع إلي التعددية السياسية وتأكيد احترام وصيانة حقوق الإنسان. ويشهد العالم المعاصر تطورها تطور ديمقراطي يتجلى في تطبيقات متعددة في دول كثيرة بما فيها بعض الدول النامية.

ومما يلفت النظر الزيادة الملموسة في درجة المشاركة السياسية للشعوب في تعزيز مصيرها.

وفي ظل النظام العالمي الجديد هوى النظام الحزبي الواحد في بعض الدول التي أخذت بتعدد الأحزاب، وأتاحت له حرية العمل الوطني عن طريق تعميق الديمقراطية حيث أسقطت الحواجز التي تحول دون تكوين الأحزاب السياسية ولم تعترض مسيرتها طالما أنها تعمل لصالح الوطن والمواطنين.

ومن مظاهر العولمة السياسية احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية طبقا لميثاق الأمم المتحدة، ويعتبر مبدأ التدخل لأغراض إنسانية أو التدخل الدولي الإنساني مثلا حيا لذلك الاهتمام.

كما يدخل ضمن مظاهر العولمة السياسية النمو والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية غير الحكومية والتي تركز اهتماماتها علي قضايا ذات طابع عالمي، مثل: حقوق الإنسان وتحقيق السلام. وتعد منظمات حقوق الإنسان ومن طليعتها منظمة العفو الدولية مثالا ناصعا للعمل الدائب والنشاط المستمر والجهد المعنى الذي يتوخى احترام حقوق الإنسان. وترفع العولمة السياسية شعارات الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

وتواجه دول العالم ثلاث تحديات كبيرة تجاه هذه الشعارات الثلاثة (شعارات الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان)، وقد شهدت بعض الدول علي مدى العقود الثلاثة الأخيرة عملية الانتقال إلي التعددية السياسية بيد أنها لم تؤد إلي تغيير أساسي في طبيعة السلعة وأساليب ممارسة الحكم بسبب القيود والضوابط السياسية والقانونية والإدارية التي فرضتها النخبة الحاكمة علي تلك العملية، مما فرغها من مضامينها الحقيقية.

وعلي الرغم من وجود تعددية ضريبة في كثير من الدول النامية فإن النظام الحزبي في داخلها يفتقر إلي الفاعلية لكثرة القيود التي تعترضها النظم الحاكمة علي أحزاب المعارضة وضعف التعاون والتنسيق فيما بينها، فضلا عن اختصار الكثير من الأحزاب السياسية إلي القواعد الجماهيرية والأيدلوجية الواضحة والديمقراطية الداخلية. كما أن النظم الحاكمة تكبل تنظيمات المجتمع المدني بكثير من القيود الأمر الذي يحد من حريتها واستقلاليتها.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن عملية التحول الديمقراطي تتغير في دول العالم الثالث لعدة أسباب، أهمها: استمرار هيمنة السلطة القضائية، وتعدد مظاهر انتهاك حقوق الإنسان.